ضوابط تحديد الموضوع القرآني

بحث مقدم إلى

مؤتمر التفسير العلمي

الذي تعقده كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة الشارقة

مقدم من

أ.د. زيد عمر العيص

أستاذ الدراسات القرآنية
بجامعة الملك سعود بالرياض

الحمد لله وسلام على عبادة الذين اصطفى.

تفضل الله تعالى في عليائه، فأنزل القرآن الكريم على النبي محمد صفوة أوليائه، يومها أشرقت الأرض بنور ربها، وتغير مسار البشرية، ونهلت مواكب النور على مر العصور من هدي القرآن الكريم.

وكان كان لمن تبعهم بإحسان، جهود بادية للعيان، في تفسير القرآن ، وسار الركب الكريم في رحاب القرآن العظيم، يترسم اللاحق خطى السابق، على هدي من أصول، ومعالم صاحبت التفسير وضبطته في رحلة العطاء بغية أن يكون هذا النتاج تلبية لاحتياج، وجرعات من علاج، يجود بها القرآن الكريم على مر العصور.

كان القرآن الكريم يعطي كل عصر ما يتطلب من خلال مداومة النظر فيه، من قبل أهل الاختصاص، حين تجدَّ قضية أو تقع نازلة، وما كان القرآن الكريم ليردهم خائبين، وهو المعطاء على مر السنين.

ما كان في الوقت نفسه للمفسرين، وهم يستنطقونه، أن يقتصروا على ما أثر عن سلفهم، من مقولات، وتفسيرات، وهم يواجهون قضايا معاصرة، ووقائع متجددة، وقد قيل إن الاقتصار على الحديث المعاد، تعطيل لفيض القرآن الذي ما له من نفاد.

لقد عرف العلماء قديما، ما اصطلح على تسميته بالتفسير التحليلي، والذي كان وعاءً لنتاج السلف في التفسير، كان من أبرز معالم منهجه النظر في الآية، من حيث هي وبيان معاني كلماتها، وسبب نزولها، وحكمها، وأحكامها، وبلاغتها، وما إلى ذلك . ولقد كان يتسع لها هذا الوعاء من التفسير.

بيد أنه لما ضاق على ما استجد ، ظهرت أوعية ومناهج أخرى حظيت حين ظهرت تباعاً بالاستحسان في جملتها من كثيرين وصاحب بعضها طابع التجديد الذي يُقابل عادة بالاستهجان ولو

إلى حين ، وكان منها التفسير الموضوعي، حين فرض نفسه، وقد دعت الحاجة إليه وزينته أوصافه في عيون الباحثين، فاعتمدوا عليه، وأسهم في شهرته عوامل سوف نفصل القول فيها.

بدأ نتاج التفسير الموضوعي، وتتابع سواءً ما جاء منه في كتب وضعها مفكرون أو مفسرون، أو ما كان رسائل جامعية غصَّت بها رفوف المكتبات، بخاصة حين زين للطلاب، أن الكتابة في التفسير الموضوعي أكثر يسراً، وسهولة من غيرها.

تخلّف الجانب النظري عن الجانب التطبيق، في هذا الميدان، وكانت الغلبة للتفسير على حساب التنظير، بيد أن دراسات صدرت أشرت إليها في كتابي، وأفدت منها، حاز أصحابها فضل السبق، وكان لهم الحق أن يذكروا فيشكروا.

لقد جاء هذا المؤتمر المبارك ليضع لبنات تضاف إلى ما أنجز من البناء بغية مزيد من التأصيل لهذا المنهج التفسيري ألا وهو التفسير الموضوعي. والذي يُعد منهجاً سليماً للعودة إلى النص القرآني، وفهمه بعيداً عن المؤتمرات الخارجية والمقررات السابقة والحشو الصارف التي عكرت كلها صفو التفسير حيناً من الدهر.

لقد رغبت في المشاركة بهذا المؤتمر ببحث يعرض لضوابط تحديد الموضوع وأحسبها خطوة مهمة يتوقف على مدى التوفيق إليها تحقيق الأهداف المرجوة.

وأشكر في هذا المقام اللجنة القائمة على هذا المؤتمر لحسن ظنها، وآمل أن يحوز هذا الجهد رضا آهل الشأن والاختصاص.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

(4)

ضوابط تحديد الموضوع القرآني

يُعد الموضوع أبرز مجالات التفسير الموضوعي، وإليه ينسب هذا اللون، وهو محل اتفاق الباحثين، وموضع عنايتهم، وأكثر نتاج التفسير الموضوعي في هذا المجال، وهو المشهور في عُرف أهل الاختصاص، (وإذا أطلق اسم هذا اللون من التفسير فلا يكاد ينصرف الذهن إلاّ إلى الموضوعي منه)(1).

يميز التفسير الموضوعي، عن غيره من ألوان التفسير أن الباحث يتخير من الموضوعات القرآنية ما شاء في ضوء ضوابط محددة، بخلاف التفسير التحليلي، الذي يلتزم الباحث فيه تتبع الموضوعات والمفردات كما وردت في القرآن، على ترتيب السور والآيات.

لما كانت مسألة تحديد الموضوع متاحة، دعت الحاجة إلى وجود ضوابط لها، تسعى للربط بين التحديد، وأهداف التفسير الموضوعي المرجو تحقيقها في هذا الميدان.

إن الضابط الأمثل في تحديد الموضوع، يتمثل في استحضار أن التفسير الموضوعي يقوم أصلاً على النظر في مجموعة من الآيات، ذات موضوع واحد، بغية الكشف عن مراد الله، وبيان موقف القرآن المتكامل من هذا الموضوع في ضوء خطوات التفسير الموضوعي المتعارف عليها(2)

أحسب في هذا المقام، أن أنسب الطرق المعينة على وضع ضابط، للموضوع المناسب للدراسة التفسيرية الموضوعية، هو أن يكون الموضوع خادماً للمقاصد القرآنية، بالكشف عن جوانبها، وإبراز مظاهرها.

---

(1) مباحث في التفسير الموضوعي، ص 27 ، أ. د. مصطفى مسلم، بتصرف.

(2) للوقوف على هذه الخطوات بتوسع يراجع من شاء كتابي التفسير الموضوعي التأصيل والتمثيل.

يستدعي هذا منا أن نورد هذه المقاصد ـ بإيجاز ـ كما أوردها الطاهر ابن عاشور في مقدمة تفسيره، وقد أوصلها إلى ثمانية مقاصد وهي:

1. إصلاح الاعتقاد.
2. تهذيب الأخلاق.
3. التشريع.
4. سياسة الأمة بإصلاحها، وحفظ نظامها.
5. عرض القصص وأخبار الأمم للتأسي بصالح أحوالهم.
6. التعليم بما يناسب حالة عصر المخاطبين.
7. المواعظ والإنذار والتحذير والتبشير.
8. الإعجاز بالقرآن ليكون آلة دالة على صدق الرسول ز (1).

إن استحضار هذه المقاصد ـ عند تحديد الموضوع، يجعل الموضوع أكثر قرباً من القرآن الكريم، كما أنه يسهم في استبعاد الموضوعات، التي لا تتوافق مع هذه المقاصد مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة مراعاة، مواصفات أخرى، لابد من توافرها للحكم على صلاحية الموضوع.

بهذا المسلك يخرج الموضوع من القرآن، ولا يفرض عليه من الخارج، حتى لا يؤدي إلى تكلف في تفسير الآيات، وإلى تجنٍ في استخلاص الدلالات.

لا حرج أن يقال إن موضوعاً ما لم يعرض له القرآن(1)، أو أنه أشار إليه بإيجاز، يحول دون إفراده بدراسة تفسيرية موضوعية، ولا يمنع هذا من دراسة الموضوعات ذات الآية والآيتين في مقالات تفسيرية.

---

(1) انظر تفصيلات هذه المقاصد في التحرير والتنوير ، ج1، ص 40-41 .

إن مقولـة الأسبقية والشمولية والتي تعني أن القرآن سابق إلى كل علم نافع، ومشتمل عليه، إن هذه المقولة رغم الإيمان بها بعامة إلا أنها قد تغري بالتكلف في إلصاق الموضوعات في القرآن بخاصة ما كان منها من إفرازات العصر الحديث.

فقد يعمد الباحث إلى تحديد الموضوع دونما التفات إلى دلالات القرآن الكريم ومعطياته في ضوء مقرر سابق استقر في الذهن وشجع عليه العموم الوارد في قوله تعالي: { مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ } (38) سورة الأنعام بناءً على فهم طائفة من العلماء لهذه الآية.

لقد تباينت ـ على كلٍ ـ وجهات النظر بشأن هذه القضية فإن الشاطبي ممن مالوا إلى تضييق دائرة نسبة الموضوعات، والعلوم إلى القرآن الكريم حين قال: (إن كثيراً من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن، الحد فأضافوا إليه كل علم يذكر للمتقدمين، أو المتأخرين من علوم الطبيعيات، والتعاليم والمنطق وعلوم الحروف وأشبهها)(1)، وهذا مبني عنده على أن السلف، لم يخوضوا في هذه الموضوعات، وهم أعلم من الخلف بمراد الله تعالى.

نقد صاحب التحرير والتنوير هذا الرأي، وكان مما قاله في هذا المقام، إن مقاصد القرآن راجعة إلى عموم الدعوة، وهو معجزة باقية فلابد أن يكون فيه ما يصلح لأن تتناوله إفهام من يأتي من الناس في عصور، انتشار العلوم في الأمة. كما أن من تمام إعجازه أن يتضمن من المعاني مع إيجاز لفظه، ما لم تفِ به الأسفار المتكاثرة ..

ثم إن مقدار إفهام المخاطبين به ابتداءً لا يعني إلا أن يكون المعنى الأصلي مفهوماً، لديهم فأما ما زاد على المعاني الأساسية فقد يتهيأ لفهمه أقوام وتحجب عنه أقوام...

---

(1) ذكر صاحب التحرير والتنوير، ج 1، ص 44، أن علاقة القرآن بالعلوم على أربعة مراتب بعضها على صلة وثيقة بالقرآن، وبعضها لا صلة له به، وسبقه صاحب الموافقات، ج2، ص 324 فما بعدها سيأتي ذكرها

(1) انظر الموافقات، ج2، ص 324، الشاطبي

وأخيراً فإن عدم تكلم السلف عليها، إن كان فيما ليس راجعاً إلى مقاصده، فنحن نساعد عليه، وإن كان فيما يرجع إليها فلا نسلم وقوفهم فيها، عند ظواهر الآيات، بل قد بينوا وفصَّلوا في علوم، عنوا بها لا يمنعنا أن نقتفي على أثارهم في علوم أخرى راجعة لخدمة المقاصد القرآنية، أو لبيان سعة العلوم الإنسانية.

ثم إن صاحب التحرير بعد أن أورد هذا التعقيب، على الشاطبي أردف بذكر صلة العلوم بعامة بالقرآن الكريم فقال: علاقة العلوم بالقرآن على أربع مراتب:

الأول : علوم تضمنها القرآن، كأخبار الأنبياء، والأمم وتهذيب الأخلاق والفقه والتشريع والاعتقاد وأصول العربية والبلاغة.

الثانية : علوم تزيد المفسر علماً كالحكمة والهيئة وخواص المخلوقات.

الثالثة : علوم أشار إليها أو جاءت مؤيدة له كعلم طبقات الأرض والطب والمنطق.

الرابعة: علوم لا علاقة لها به إما لبطلانها، كالزجر والعيافة والمثيولوجيا، إما لأنها لا تعين على خدمته كعلم العروض والقوافي(1).

إن الحاجة تدعو لاستحضار هذه الآراء، عند السعي إلى تحديد الموضوعات بخاصة حين لا تدل عليها آيات القرآن صراحة، وعندما تكون البداية من الواقع، فقد يحمل الباحث، نحو القرآن موضوعاً لا يجد فيه ما يدل عليه دلالة واضحة.

يكثر هذا في الموضوعات المعاصرة والتي حفلت بها ـ على سبيل المثال ـ دائر معارف القرآن الكريم وبعض الكتابات في مجال التفسير العلمي التجريبي كما يُسمى.

---

(1) التحرير والتنوير، ج1، ص 44-45 بتصرف ، ابن عاشور

يلزم الباحث النظر في الآراء المطروحة في هذا المقام، والاجتهاد في تحرير، محل النزاع بغية توفر آلية، لديه للحكم على الموضوع، الذي بين يديه لتمييز الموضوع القرآني، عن غيره من الموضوعات.

يبدو الإشكال في هذا المجال حين تطرح وجهتي النظر التي ترى أولاهما أن الموضوع يجب أن يأتي من الخارج إلى القرآن ليحقق الأهداف المنوطة به في حين ترى نظرة أخرى أنه لابد أن يخرج من القرآن لضمان قرآنيته.

إن الموقف السلبي من بعض الباحثين تجاه التفسير التحليلي أسهم في الترويج للدعوة التي ترى أن الأصل في الموضوع أن يأتي من خارج النص، فحين يقول بعض الباحثين (إن المفسر في التفسير التحليلي لا يلتفت لواقع أمته، ويبقى مع الآيات القرآنية شارحاً مفسراً محللاً مفصلاً)(1).

يعني هذا الفهم عند أصحابه وجوب تمايز التفسير الموضوعي عن التحليلي، بأن يبدأ من الواقع في تحديد الموضوع، ثم يتجه إلى القرآن لاستنطاق آياته، والوقوف على دلالاته تجاه هذا الموضوع.

يرى هؤلاء أن هذه هي الطريقة المُثلى للتعامل مع التفسير الموضوعي وفي هذا يقول د. باقر الصدر (هنا يلتحم القرآن مع الواقع، واقع الحياة لأن التفسير يبدأ من الواقع وينتهي إلى القرآن بخلاف التفسير التحليلي الذي يبدأ من القرآن وينتهي إليه)(2).

أحسب أن هذه الدعوة ـ على وجاهتها ـ عند كثيرين ـ تغلب سلبياتها إيجابياتها لأنها قد تفضي كما أشرت إلى تكلف في تحديد الموضوعات.

تبرز في هذا المقام مسألة ذات صلة بالمسألة المتقدمة، تلكم هي اختيار اسم للموضوع عند تحديده، يرى بعض الباحثين أن طبيعة هذا اللون من الدراسة تقضي أن يختار اسم الموضوع من

---

(1) التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، ص 42، د. الخالدي
(2) المدرسة القرآنية، ص 40، باقر الصدر.

القرآن الكريم، فمن أراد أن يكتب عن الشورى في القرآن فلا ينبغي له أن يعبر عنها بالديمقراطية، ولا يحسن بالباحث التعبير بالاشتراكية في القرآن حين يعمد في الكتابة عن طرف من النفقات وفقه الأموال في القرآن الكريم.

إن الالتزام بالمسميات الواردة في القرآن والمنزعة من آياته تشهد للموضوع أنه قرآني، لكن هذا لا يعني ضرورة أن العنوان إذا خرج عن مفردات القرآن فإنه خارجة ولا يمت إليه بصلة.

تتسع هذه المسألة لمزيد من الآراء لا يتسع المقام لبسطها.

تحسن في هذا المقام، الإشارة إلى أن الكشف عن موقف القرآن، من موضوعٍ ما يعد في حد ذاته هدفاً يسعى الباحث إليه، فليس الموضوع - من حيث هو موضوع - هو نقطة الارتكاز وحدها وهذا يعني في أحايين كثيرة النظر ابتداءً في القرآن الكريم، للنظر إلى المساحة التي احتلها هذا الموضوع أو ذاك.

ليس من شك أن الموضوعات القرآنية تتفاوت في حجمها، وهذه مسألة يحسن استحضارها حين تحديد الموضوع، لأنها تلقي بظلالها عليه في ضوء اعتبارات عدة. منها الغاية من الكتابة في الموضوع أصلاً أهو رسالة علمية أم دراسة بحثية. كما أن لإمكانات الباحث نفسه أثراً في تحديد طبيعة الموضوع وحجمه.

ثمة مسألة تخص الموضوع من حيث هو فإن بعض الموضوعات كثيرة الآيات، واسعة الدلالات مثل قصص الأقوام السابقة في ضوء القرآن الكريم، أو العبادات في القرآن أو الإنسان في القرآن، أو بنو إسرائيل في القرآن الكريم.

إن التحديد الأمثل للموضوع يستدعي تقسيم هذه الموضوعات وأمثالها إلى موضوعات جزئية بغية البعد عن التسطيح، وحرصاً على تقديم دراسة علمية عميقة يتسع لها المقام ويستوعبها المقال.

نمثل لهذا بالموضوع الآنف الذكر " بنو إسرائيل في القرآن الكريم"، بغية بيان أن تقسيم الموضوع إلى موضوعات جزئية مسلك حسن بخاصة إذا تبين أن هذا التقسيم لا يؤدي إلى خلل أو قصور.

إن هذا الموضوع يمكن يُقسم إلى موضوعات منها:

سؤالات بني إسرائيل لموسى عليه السلام، بنو إسرائيل قبل العبور، بنو إسرائيل بعد العبور، مظاهر إيذاء بني إسرائيل لموسى عليه السلام، قصة البقرة في ضوء القرآن، بنو إسرائيل وعبادة العجل، مواقف بني إسرائيل من النبي محمد ز .

إن هذه الدعوة لا تعني بحال التنفير من دراسة الموضوعات المشار إليها وأمثالها دراسة شاملة متكاملة، فإن هذا أمر مستحسن بخاصة حين يقوم بها باحثون يملكون الإمكانات اللازمة، وحين تكون هذه الدراسة رسائل علمية مثل رسائل الدكتوراه.

تبرز في هذا المقام قضية تتصل بالموضوعات ذوات الآيات المعدودات والتي قد لا تتجاوز ثلاث آيات، وربما آية واحدة. مثل كلب أصحاب الكهف، ونملة سليمان.

هل لمثل هذه الموضوعات مكان في البحث، وحظ من النظر؟ تقتضي المنهجية العلمية الجواب بنعم، فإن وعاء المقالة التفسيرية يتسع لهذه الموضوعات التي يستطيع الباحث أن يعرض من خلال كشفه عن دلالاتها وهداياتها لقضايا تدعو حاجة المجتمع إليها، فإنه يستطيع أن يقدم للقارئ ما يؤكد هذا المسلك، ويُشجع على أن ثمة أوعية للنشر ترحب بالمقالات التفسيرية التي تعرض لموضوع قرآني محدد مختصر مثل المجلات الدورية أسبوعية كانت أو شهرية.

بيد أن أصل المشكلة ونقطة الارتكاز فيها لا تكمن في حجم الموضوع، وعدد آياته لأن هذه القضية يسهل التعامل معها في ضوء المنهجية التي سبقت الإشارة إليها، وإنما تكمن المشكلة حين لا تكون السمة القرآنية بارزة وبادية على موضوع ما، ويحرص الباحث على إدراجه ضمن الدائرة القرآنية.

إن هذا التوجه يسهم في الخلط بين دراسة الموضوعات القرآنية، ودراسة الموضوعات الإسلامية، ويحول دون وضع معالم لتحديد الموضوع.

فإن الأولى تهدف إلى بيان موقف القرآن وحكمه في قضية ما أو موضوع معين، في حين أن الثانية تتسع دائرتها لتشمل ما ورد في التراث الإسلامي بعامة بشأن هذا الموضوع، وقد يبدو أن ثمة ما يدعو إلى تجنب هذا التفريق لمسوغات معقولة مقبولة، لكن التوجه إلى معرفة موقف القرآن الكريم من موضوع ما استقلالاً يسوغ هذا المنهج ولا يحول هذا دون بحث الموضوع ذاته في ضوء المصادر الإسلامية بعامة.

وهو ما يمكن أن يُعبر عنه بإيجاز بقولنا إن ثمة فرقاً واضحاً بين دراسة الآيات القرآنية استقلالاً كما في الحالة الأولى ودراستها استدلالاً كما في الحالة الثانية.

ليس بمستبعد أن يكون القرآن الكريم تضمن إشارات لهذه الموضوعات، على حد تعبير وجدي في قوله: (إن كل قاعدة، أو نظرية أسهمت في رقي البشرية ما هي إلا صدى صوت آية، أو حديث)(1).

بيد أن منهج الاقتصار في الدراسة على الموضوعات ذات الطابع القرآني، أيسر من التكلف، المتمثل، في استنطاق النصوص بما لا تنطق، وتحميلها مالا تحتمل، كما فعل كثيرون عن حسن نية، حين أقحموا في القرآن موضوعات تتعلق بتطوير الذات، وتنظيم الوقت، وإدارة الأزمات، وما شابهها من موضوعات إدارية، وتربوية بغية إضفاء الشرعية عليها، وترغيب الناس فيها، وهي لا تشفع لهم، في ميدان التفسير ذي الشروط والضوابط.

وقريب من هذا موضوعات الطب في القرآن، فقد وجد من جعل من قوله تعالى: ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً ﴾ [الإسراء : 78] دعوة إلى الإفادة من غاز الأوزون في الجو

---

(1) المدنية والإسلام، ص 40، محمد فريد وجدي، ط2، القاهرة د.ت .

لأنه يكثر صباحاً، وجعل من قوله تعالى:﴿ وَعِنَباً وَقَضْباً ﴾ [عبس: 28] إشارة إلى فائدة الجلوكوز وسكر العنب للجسم، لأنه سريع الهضم(1).

إن مثل هذا التوجهات التي عدها بعضهم تكلفات هي التي أسهمت في ادعاءات جولدتسيهر وأمثاله للزعم (بأن المفسر الحديث حين يتنبه، إلى التخلف الشديد، الذي يحياه المسلمون الآن، يعمد إلى النص القرآني يشده شداً، لتوليد وجهة نظره في مسايرة الإسلام،لحياة الحضارة والتمدن الحديث)(2).

يجهل صاحب هذا النص أو يتجاهل أن المفسر ابن بيئته ومرآة عصره، وهذا المفسر يدرك الدور المنوط به في معالجة قضايا عصره، في ضوء دلالات القرآن الكريم وهداياته(لقد واجه المسلمون من قديم الزمان مدنيات مختلفة، كان المفسرون يضطرون إزاءها إلى تجديد النظر في النص القرآني لمحاولة فهم يناسب الظروف الجديدة)(3).

إن تجديد النظر هذا تأذن به دلالة النص القرآني، وهو ليس من التكلف في شيء كما يتوهم، لكنها النظرة الواقعية، والاستجابة الإيجابية، يشهد لهذا ما قاله الشيخ محمد رشيد رضا (ضقت ذرعاً بسوء حالنا السياسة فصرت أكثر في تفسير القرآن الحكيم من السياسة)(1).

إن هذا المسلك يشهد بأن مستجدات العصر ومتطلبات البيئة تسهمان في تحديد الموضوع بشرط أن يكون هذا الموضوع منتزعاً من دلالات الآيات وهداياتها.

يحسن بالباحث وهو يسعى إلى تحديد الموضوع القرآني بغية دراسته أن يستحضر الوسائل المعينة له على تحقيق مراده في تحديد موضوع مناسب من حيث طبيعته القرآنية وحجمه.

---

(1) انظر هذه الأمثلة وأشباهها في كتاب " مع الطب في القرآن " ، ص 108، 161، د. عبدالحميد دياب، د. أحمد قرقوز، ط1، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق 1400هـ.
(2) نقلاً عن الفكر الديني في مواجهة العصر، ص 59، د. عفت الشرقاوي.
(3) اتجاهات التجديد في التفسير، ص 56، أ. د. شريف.
(1) رشيد رضا، ص 221، تأليف إبراهيم العدوي.

تبدو لي في هذا المقام أربع وسائل هي:

1. النظر المباشر في القرآن الكريم، وهي وسيلة يقوم بها الباحث نفسه تعينه على استعراض الموضوعات من خلال قراءته للسور والآيات، ويجد نفسه وجهاً لوجه معها.

بيد أن هذه الوسيلة لا تخلو طريقها من عقبات قد تحول دون الإفادة منها على الوجه المرضي، وذلك أن الباحث قد لا تتوافر لديه إمكانات انتزاع الموضوع وإن وقف على الآيات الدالة عليه، وحسبنا مثال واحد يوضح هذا، فإن الباحث قد يقرأ الآيات التي تتحدث عن أحوال الأنبياء مع أقوامهم، لكنه يعجز عن أن ينتزع موضوعاً منها يتحدث عن سؤالات الأقوام لأنبيائهم في ضوء القرآن الكريم.

وقد تواجه الباحث مشكلة أخرى تتمثل في عدم قدرته على تحديد حجم الموضوع لأنه يغلب على آيات الموضوع القرآني أنها متناثرة في القرآن كله لحكم عجيبة، فيتعذر والحالة هذه استحضار حجم الموضوع، إلا إذا عمد الباحث إلى تسجيل الآيات التي تمر به سواء ما كانت دلالتها على الموضوع قطعية أو ظنية.

قد يعكر على الباحث أيضاً فتور الهمة وكثرة الصوارف فيعدل عن الاستقراء التام للآيات فتكون نتائجه محل نظر.

ينصح الباحث في مثل هذه الحالات بأن يستعين بوسائل أخرى وسيطة وهي:

2. الاستعانة بالمعاجم سواءً ما كان منها للألفاظ أو الموضوعات.

أسهمت المعاجم في توفير المعلومات عن الموضوعات واختصرت الطريق وأزالت الكثير من العقبات، وأخص منها معاجم الموضوعات.

قام أصحاب هذه المعاجم بجهود مشكورة تمثلت في استخراج الموضوعات القرآنية وإدراج الآيات القرآنية ـ كلها أو أبرزها ـ المتصلة بها لفظاً ومعنى.

إن هذه المعاجم وهي تقدم خدمة جليلة للباحثين تمثلت في تحديد الموضوع، جاءت بخدمة أخرى تلكم هي إيراد الآيات المتصلة بهذا الموضوع أو ذاك. بغض النظر في هذا المقام عن مدى نجاح أصحابها في هذه الجزئية من حيث صحة الاختيار والشمول.

يحسن بنا في هذا المقام أن نورد وصفاً موجزاً لبعض هذه المعاجم اعترافاً لهم بالفضل، واستكمالاً للموضوع:

(أ) تفصيل آيات القرآن الحكيم، وضعه باللغة الفرنسية المستشرق جول لابوم، ونقله إلى العربية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. وأحسب أنه أول مصنف في هذا الباب.

قسم المصنف كتابه إلى ثمانية عشر باباً منها محمد ز، والتهذيب والنجاح، وأورد تحت كل باب، فروعاً بلغت ثلاثمائة وخمسين فرعاً.

(ب) المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم، وضعه صبحي عبد الرؤوف عمر.

صنف المؤلف كتابه تحت ثلاثة موضوعات، عامة وهي أركان الإيمان والإسلام، ثم التقوى، ثم الكفر والفسوق والعصيان، وأورد تحت هذه العناوين موضوعات فرعية.

(جـ) المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم، وضعه حسان عبد المنان.

قال عنه مؤلفه على غلاف الكتاب (معجم شامل في بابه ذكرت فيه الآيات في أبوابها من التاريخ والتوحيد، والفقه والآداب ونحوها، وفصَّلت فيه تفصيلاً دقيقاً، وروَّست الصفحات على حروف الهجاء، ليكون معجماً موضوعياً).

ذكر المصنف في كتابه هذا موضوعات عديدة، منها الأخلاق الحميدة، والأخوة، والإشاعات، والطلاق، والجبال، وغيرها كثير.

(د) الفهرس الموضوعي لآيات القرآن الكريم، وضعه محمد مصطفى محمد.

ذكر المصنف في مقدمة كتابه أنه اطلع على جهود المستشرقين فوجد فيها قصوراً في هذا المجال، ثم قال (قمت بعد الاتكال على الله، وطلب العون منه، بجمع الآيات القرآنية من السور حسب موضوعاتها، وحاولت أن يكون هذا الكتاب أوفى، وأكثر تفصيلاً مما سبقه من الكتب)(1).

(هـ) المعجم المفهرس لمواضيع القرآن الكريم، وضعه محمد نايف معروف.

رتب المصنف موضوعات الكتاب على الحروف الهجائية، وأورد تحت كل عنوان الآيات ذات الصلة بالموضوع، وأوردها حسب ذكرها في القرآن الكريم.

قسم المصنف الموضوعات الكبيرة، إلى موضوعات فرعية، مثل موضوع آدم قسمه إلى مسائل فرعية مثل خلق آدم، سجود الملائكة له، تشريفه، إسكانه الجنة.

3. الاستعانة بأهل الاختصاص، تُعد هذه الاستعانة الوسيلة الثالثة التي يلجأ إليها الباحث في تحديد الموضوع وكأني بها تُعد الوسيلة المثلى لدى عامة الباحثين من طلاب الدراسات الجامعية بخاصة العليا منها، فإن عامتهم فترت هممهم عن النظر المباشر في القرآن، وقعدت بهم قدراتهم عن استخراج الموضوعات وإن قاموا باستعراض آيات القرآن.

يضاف إلى هذا أن طائفة كبيرة منهم لا تقف على معاجم الموضوعات التي سبقت الإشارة إليها كأسباب متعددة.

تُعد هذه الوسيلة وهي سؤال أهل الاختصاص الوسيلة الأفضل والطريقة الأسهل لدى الباحثين، ولست ممن ينال منها أو يقلل من قيمتها، بيد أن هذه الوسيلة لا تخلو من سلبيات من أبرزها ضعف الصلة بين الباحث والموضوع الذي يحدد له من غيره، فقد يضعف الحماس له

---

(1) الفهرس الموضوعي لآيات القرآن الكريم، ص 9، محمد مصطفى محمد، دار عمار، دار الجيل، ط4، 1409هـ - 1989م.

ولا تكون معالمه واضحة للباحث، وقد لا يتمكن الباحث من تحديد هل هذا الموضوع انتزع من القرآن أو جيء به من خارجه.

لست في هذه العجالة بصدد تقويم هذه الوسائل أو بيان أيها الأفضل منها، وإنما قصدت لفت انتباه الباحثين إلى أن ثمة وسائل متعددة يمكن الاستعانة بها عند الرغبة في تحديد موضوع قرآني بغية دراسته فيمكن له أن يستعين بها مجتمعة أو منفردة. مع وجوب الأخذ بعين الاعتبار أن مجرد الاستعانة بهذه الوسائل والرجوع إليها لا يعني بحال إصابة الصواب في هذا التحديد فثم اعتبارات أخرى ومواصفات.

يشار هنا إلى أنه طرحت فكرة تصنيف القرآن تصنيفاً موضوعياً، بغية الكشف عن موضوعات القرآن كلها بعد استقراء تام وفاحص لا يدع منها شيئاً، وكان الأستاذ أمين الخولي ممن دعا لها ووضع لها تصوراً حين قال:(وإذا صح ما يذكر من أن القرآن الكريم لا يخرج بحديثه المقدس، عن الإنسان أو المجتمع، أو الطبيعة أو ما وراء الطبيعة، صح بالتالي أن تكون هذه المسائل الأربع، هي الأبواب الكبرى، في خطة التصنيف الموضوعي المقترحة.

ويأتي بعد ذلك، أن يجد كل ما تحدث عنه القرآن، من شيء أو أمر أو شخص، أو مسلك أو حالة أو موقف فكأنه الصحيح داخل واحد من هذه الأبواب الكبرى)(1).

يحسن عند قبول هذه المفكرة أن يعهد بها إلى هيئة خاصة، ضمن خطة مرسومة ومنهج معين، بغية أن يتخلى الاختيار الشخصي عن مكانه لهذه الهيئة، بيد أنه لم يصاحب هذه الفكرة، عملٌ ما ينقلها إلى حيز التنفيذ والتطبيق، في هذا المجال، وبقيت مجرد نظرية أو أمنية في الساحة الإسلامية العلمية(2).

---

(1) مناهج تجديد، ص 26، أمين الخولي.

(2) انظر اتجاهات التجديد، ص 502، بتصرف د. محمد شريف.

إنها دعوة جديرة بالعناية، ومن المؤسف حقاً أنها لم تر النور بعد، في حين، وجدت كتب كثيرة خدمت التوراة والإنجيل في هذا المجال خدمة ملفتة للنظر، ولم يقتصر عمل الجهات الغربية على هذين الكتابين، بل تعداهما هذا الجهد ليصل إلى القرآن الكريم، ولعل آخر هذه الأعمال دائرة معارف القرآن الكريم.

لقد قامت مجامع أجنبية بهذا العمل، ومن أبرز أعمالها إن لم يكن أبرزها دائرة معارف القرآن التي بدأ التخطيط لها سنة 1993م.

لقد جاء في مقدمة دائرة المعارف هذه (يبقى أن الهدف الأساسي لهذه الموسوعة هو التسهيل لجميع العلماء والباحثين الوصول إلى موقف القرآن من كثير من القضايا).

وجاء أيضاً فيها (إن كثيراً من الكتب الأدبية قد خدمت بخدمات متميزة، من خلال ما وضع لها من معاجم، وفهارس إلى غير ذلك من الخدمات، وهذا واضح جلي في الخدمات التي قدمت للإنجيل، ولكن الدراسات الخادمة للقرآن قليلة جداً).

مما يؤسف له أن نرى مثل هذه الأحكام تصدر عن أناس غير مسلمين، ثم نراهم يقومون بما من شأنه أن يسد هذه الثغرات التي يرونها في مجال دراسات القرآن الكريم.

ويتضاعف الأسف حين نرى أنه شارك في كتابة هذه الموسوعة باحثون مسلمون ونصارى ويهود.

لم ترق هذه الدعوة لبعض الباحثين، لأسباب عدة منها تعذر قيام جماعة بهذا العمل، أو هيئة لعدم توافر الانسجام والتلاؤم، واستحالة حصر موضوعات القرآن، لأنها فوق طاقة البشر.

وكان مما قيل في هذا المجال، (لا أظن أن في قدرة إنسان، أو لجنة أو هيئة، أن تحصر كل الموضوعات، والقضايا التي عالجها القرآن الكريم، لأن من الآيات، وهي محدودة معدودة ما يعالج قضايا شتى.

لا ينبغي أن ننتظر تفسيراً موضوعياً، كاملاً للقرآن الكريم، لأنه في اعتقادي ليس في قدرة أحد حصر كل الموضوعات التي عالجها القرآن الكريم في هذه الحياة)(1).

يحسن التنبيه هنا إلى أننا أمام قضيتين أولاهما تحديد الموضوعات من قبل لجنة أو هيئة علمية والثانية كتابة تفسير موضوعي للقرآن كله، والتفريق بينهما لازم.

لا أحسب أن الأمر هيِّن ويسير، لكنه ليس متعذراً بحال، بل هو إلى الإمكان أقرب، بخاصة في مجال حصر الموضوعات، فإن هيئة متخصصة، أو لجنة علمية مؤهلة، قادرة على تتبع الموضوعات وحصرها، سواء ما كان منها ظاهراً كبيراً، أو ما كان دون ذلك.

أما في مجال القضية الثانية وهي كتابة تفسير موضوعي كامل للقرآن الكريم فإنه يمكن لهيئة علمية، القيام بهذه المهمة، الشاقة والعسيرة في ضوء منهج محكم، وسعة من الوقت والمال، وتبني جهة نافذة له.

يضيف بعض الباحثين إلى ضوابط التحديد أن يكون الموضوع ذا صلة بالواقع، يتلمس مواطن الخلل فيه، ويسهم في نهضة الأمة(1).

يبدو لي أن هذه التوجيهات تحسن مراعاتها، إن دعت الحاجة إليها، أو استحسنها مقام، لا أن تكون شروطاً، لأنه تقرر لدينا أن التفسير الموضوعي نوع من التفسير، الذي يعنى بالكشف عن مراد الله تعالى.

إن هذا الكشف هدف في حد ذاته، وتدعو الحاجة إليه في كل الأحوال، مع إقرارنا بأن أهمية الموضوعات، والاحتياج إليها يخضع أحياناً لبعض الاعتبارات الخارجية. كدراسة العفو في القرآن

---

(1) اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري، ج 3، ص 972-973 بتصرف، د. فهد الرومي.

(1) التفسير الموضوعي، بين النظرية والتطبيق، ص 71 ، د . صلاح الخالدي.

التي قدمها د. مهدي علام في جامعة كمبردج في بريطانيا عام 1947م، حيث التجنِّي على الإسلام، واتهامه بالقسوة.

ليس يخفى أن موضوعات القرآن الكريم متفاوتة، في حجمها، فمنها الواسع المتشعب، كالإنسان في القرآن، وقصة موسى في القرآن، والمرأة في القرآن فإنه يمكن أن تدرس هذه الموضوعات، دراسة شاملة وهو ما يحتاج جهداً كبيراً.

وقد سبقت الإشارة لهذا المسألة.

يكاد العرف يحصر الموضوع القرآني بتلك الدراسة التي تعرض لموضوع قرآني عرضت له آيات متفرقة في القرآن الكريم مثل النفاق في القرآن وموسى عليه السلام في القرآن، والمال في القرآن.

يبدو أني أحسب أن المقام يتسع لغيره من الألوان التي يمكن أن تلحق به لمسوغات علمية وعملية. وهذه الألوان هي الموضوع في سورة والمفردة القرآنية والادوات فإنها من حيث هي موضوعات وإن امتازت عن الموضوع الأصل بخصائص.

فإن الموضوع في سورة هو موضوع قرآني يمتاز بأنه ورد في سورة واحدة وآياته محدودة مثل أصحاب الكهف في سورة الكهف، ومثل قصة البقرة في سورة البقرة، وقصة المائدة في سورة المائدة.

يمكن القول إن هذا المجال برز لأسباب عدة منها الإشكالات، التي تثار حول دراسة السورة دراسة موضوعية فإنه مما قيل فيه هذا المقام، أن دراسة السورة تواجه باشكالين: يهمنا هنا أولهما وهو أن الاقتصار على السورة سوف، يؤدي إلى دراسة عدة موضوعات مبتورة لأن بقية أجزائها موزعة على السور الأخرى، وإذا أراد أن يتلافى هذا الإشكال، ويستعين بما في السور الأخرى فإن الدراسة ستصبح دراسة عدة موضوعات، لأنها خرجت عن نطاق السورة.

أمام هذا الإشكال، الذي سبق تفصيل القول فيه، برزت فكرة الكتابة في موضوع، من سورة أسهمت في الترويج، له وتحسينه أمور، من أبرزها وفرة الموضوعات القرآنية، التي يمكن أن تدرج تحت هذا المجال، بخاصة أن جل هذه الموضوعات لم تذكر إلا في سورة واحدة، وهو ما يعين على وضع حدود للدراسة، وهو مطلب منهجي يخدم الدراسة نفسها.

كما يسهم في بيان مكانة هذا المجال، أهمية بعض الموضوعات التي يعرض لها، وهو ما يُزين تقديم دراسة مستقلة لها، حتى لا تتوارى في ثنايا الموضوع الكبير، التي تندرج تحته، وقد مثلنا لهذا بموضوع المستحقون للزكاة، كما وردوا في سورة براءة، فهو موضوع في غاية الأهمية يحسن إفراده بدراسة مستقلة، كما فعلنا.

إن الأمثلة في هذا المجال كثيرة كما أسلفنا منها: قصة البقرة، كما وردت في سورة البقرة، وأصحاب الكهف في سورة الكهف، وذو القرنين في سورة الكهف، والضعفاء في سورة النساء، النعم في سورة النحل، قصة ابني آدم في سورة المائدة، قصة النبي الذبيح في سورة [الصافات : 102]، قصة الإفك في سورة النور، وغير ذلك من موضوعات لا مجال لحصرها.

إن آيات هذه الموضوعات تفيض بالدلالات، والهدايات التي يمكن أن تبرز في كتابة مستقلة تطول أو تقصر، حسب ما يقتضيه الموضع، وتجود به همة الباحث.

إن هذا الموضوع يعد وسطاً بين الموضوع القرآني، الذي يطول الحديث فيه، ويتشعب، لأنه يشمل القرآن كله، وبين المقالة التفسيرية التي يكون عدد صفحاتها في حدود أصابع اليد، في حين أن دراسة موضوع من سورة يكون أكثر تحديداً من الأول، وأوسع من الثاني ولهذا يمكن أن تصدر في هذه الموضوعات كتيبات صغيرة تؤدي أغراضاً تدعو الحاجة إليها.

تعد دراسة الألفاظ قمة الدراسات اللغوية وثمرتها، وتكاد تكون أكثر الموضوعات حظوة لدى الباحثين المعاصرين.

الموضوعات المتصلة بدراسة الألفاظ كثيرة، فمنها ما يدرس الألفاظ من جانبها المعنوي، وثباتها على معانيها أو اتساع هذه المعاني، أو ضيقها أو تحولها عنها إلى معان أخر.

وكذا دراسة الألفاظ، من جانب علاقتها بمدلولاتها، أو علاقة مباني الألفاظ بمعانيها،يزاد على هذه الجوانب، جانب تعقب معاني الألفاظ عبر عصور اللغة المعتمدة وما حل بطائفة منها من تطور.

وقد عنى علماء اللغة المتقدمون بهذا النمط من الدراسات، فهذا أبو حاتم الرازي (ت 322) في كتابه الزينة في الكلمات الإسلامية، والعربية عرض لمعاني الألفاظ، ورصد تلك المعاني في زمنين متباعدين(1) وأوضح ما طرأ عليها من تبدل فيما بدا له.

يقول الرازي في وصف عمله في كتابه هذا (والذي يزيد تفسيره من معاني الأسماء، فمنها، ما هي قديمة في كلام العرب، واشتقاقاتها معروفة، ومنها أسام دل عليها النبي في هذه الشريعة، ونزل بها القرآن فصارت أصولاً، من الدين وفروعاً في الشريعة لم تكن تعرف قبل ذلك، وهي مشتقة من ألفاظ العرب، وأسام جاءت من القرآن، لم تكن العرب تعرفها بالمعنى الذي وردت فيه بالقرآن مع كونها ألفاظ عربية) (1) .

مع هذا (ظل شيء كثير من العربية مما أخذ في النمو، والتطور والتنوع في مجال الألفاظ، ودلالاتها مفتقراً إلى مزيد من النظر، والتحليل والتعليل، والبحث في أصله وعصره واشتقاقه وتصاريفه) (2) .

استشعر أصحاب الاتجاه الأدبي، وعلى رأسهم الأستاذ أمين الخولي أهمية مثل هذه الدراسات، وتبنوا الرأي القائل إن ثمة تقصيراً واضحاً، في هذا المجال، فيما يتصل بالدراسات المتعلقة بالمفردات، كماً وكيفاً.

---

(1) أصول الكلمات، ص 20-21 بتصرف، د. تركستاني .
(1) الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، ج1، ص134، الرازي
(2) أصول الكلمات، ص 31 . مرجع سابق.

رأى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة التوجه إلى مفردات القرآن الكريم، بغية دراستها(وذلك بأن يبدأ الباحث النظر في المفردات القرآنية لتحديد معانيها مراعياً في الاعتبار الأول، تدرج المعاني اللغوية للمادة ويتتبع هذه المعاني حتى ينتهي بترجيح معنى لغوي، ظهرت فيه وتليت أول ما تليت عليهم.

ثم ينظر الباحث في معناها أو معانيها، التي وردت في القرآن الكريم مهتدياً بما انتهى إليه من معناها أو معانيها وقت النـزول، فيفسرها، حينذاك مطمئناً في موضعها من الآية التي جاءت فيها)(3).

يمكن للتفسير الموضوعي أن يسهم في هذا المجال، من خلال تقديم دراسات، لبعض المفردات القرآنية، على هدي من الخطوات المتبعة في هذا اللون، من التفسير، والتي تقوم على الجمع والتفسير والتحليل، وذلك أمر مطلوب، وتتوافر له الأسباب.

تشتمل الجملة العربية على حروف عاملة فيها كحروف الجر والعطف، وحروف غير عاملة كهل ولولا ، وعلى أدوات جزم . لها كلها أثر في نظم الجملة وتوجيه معناها بما تضمنته من معنى أو معاني.

إن لهذه الحروف دوراً بارزاً فهو في حروف الجر يكمن في جر معنى الفعل قبلها إلى الاسم بعدها أو بعبارة أخرى إضافة معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها.

كذلك في حروف العطف فإنها رابط يتوسط التابع والمتبوع ، بيد أنه من السذاجة الاقتصار على هذا الدور في استعمالات هذه الحروف وكذا الأدوات.

إن لهذه الأدوات والحروف أكثر من معنى إضافة إلى معناه الأصيل، وهي تؤدي أكثر من غرض إلى جانب الغرض الرئيس الذي أنيط بها . وهو ما يكشف عنه حسن توظيفها.

---

(3) مناهج تجديد، ص 312-314 بتصرف، أمين الخولي .

حرص علماء التفسير والبلاغة إلى الكشف عن سر استعمال هذه الحروف وبيان الصور البلاغية ومعطيات استعمالاتها في القرآن الكريم، وكان قد سبقهم إلى هذا النحاة الذين اتجه عملهم وهمهم على بيان معناها الأصيل فحسب، وكان استشهادهم بالشعر، أكثر من استشهادهم بالقرآن الكريم.

أدى هذا المسلك من النحاة، وتبعهم في هذا بعض المفسرين، إلى وجود ثغرات في التعريف، والتوصيف، فكثر القول بزيادة الحروف، أو حذفها. واتسع القول باستعمال بعضها مكان البعض، كما اشتهر القول بأن لهذه الحروف معنى واحداً فقط.

لقد أسهم في هذه الثغرات أمور منها بناء القواعد على الاستقراء الناقص، وعدم التوجه ابتداءً وأصالة إلى النص القرآني وتتبع استعمالاته لهذه الحروف.

إن المتتبع لكتب التفسير، والبلاغة، يجد درراً منثورة في جنباتها، تتضمن أسرار استعمال هذه الحروف، وتكشف عن مجال استعمال بعضها مكان بعض مما يسمى بالتضمين. وترد القول بزيادة بعض هذه الحروف أو تعاقبها في الاستعمال.

بيد أننا نعترف بأن الاختلاف في هذه المسائل كثير ومتشعب بين النحاة والمفسرين بل وبين أهل الفن الواحد فيما بينهم ويعظم الأمر إذا علمنا بأن لهذا الاختلاف ثمرة بارزة في مجالات عدة.

ثمة مسائل فقهية متعددة مبنية على الاختلاف في معنى هذه الحروف، فإن حدود الصيام، وحد غسل الأعضاء في الوضوء قائم على معنى **إلى**، وكذا حكم الترتيب في غسل الأعضاء في الوضوء قائم على معنى **الواو** من حيث دلالتها على الجمع والترتيب أو على الجمع فقط. ومثل هذا كثير.

يأتي في هذا المقام دور التفسير الموضوعي حين يتجه إلى اختيار إحدى الأدوات أو الحروف بخاصة تلك التي تعلق بها حكم أو تعدد فيها رأي. مثل إلى ، الواو ، كاد ، يجمع أمهات

الآيات التي تضمنتها، وإنما نكتفي في هذا المقام بالأمهات والأصول دون الاستقراء العام بسبب كثرة ورود هذه الحروف ، فإن حرف **إلى** ورد في القرآن الكريم (737) مرة.

إن هذا المنهج سوف يسهم في توضيح كثير من الإشكالات ويؤدي إلى إعادة النظر في بعض القواعد التي تم التقعيد لها في ضوء النظر في شواهد شعرية وبعض آيات قرآنية.

إننا نحسب أن الدراسة القرآنية التي تتخذ من النص القرآني مرجعاً أصيلاً قمن بها أن تقدم جديداً تطمئن النفس إليه، وهو ما أحسب مرة أخرى أنه لم يظهر بعد على هيئة دراسة مستقلة.

يغلب على الدراسات الموجودة على قلتها ـ الطابع النحوي والبلاغي، وتناول هذه الحروف والأدوات مع غيرها من تلك التي تشترك معها في بعض الصفات.

إن البحث العلمي بحاجة ماسة إلى دراسة مستقلة لكل حرف وأداة يكون فيها هذا الحرف هدفاً وغاية، تبدأ هذه الدراسة من القرآن وتعود إليه، يخدمها النص القرآني حتى إذا ما وصلنا إلى نتائج طيبة عادت لتخدم النص القرآني بخاصة في مجال التفسير.

الخاتمة

يحسن بنا في ختام هذا البحث أن نوجز القول فيما بدا لنا في ضوء القضايا التي عرضنا لها فقد ظهر أن تحديد الموضوع يعد نقطة الارتكاز في كتابة الموضوع كله، فإن حسن البداية يُسهم في سلامة النهاية.

يكمن حسن التحديد في انتزاع الموضوع من القرآن الكريم باسمه وجسمه حين يختار له من القرآن اسماً ومن دلالة الآيات وهداياتها مادته العلمية، ولا يعني هذا عدم جواز حمل الموضوع من الخارج إلى القرآن في ضوء ضوابط تحول دون التكلف في تحديد الموضوع وتوجيه الآيات.

تتفاوت الموضوعات في حجمها فمنها ما تتسع مساحته فيتوزع على القرآن كله، ومنها ما دون ذلك، ولا أحسب أن حجم الموضوع صغيراً كان أو كبيراً يحول دون بحثه، فإن منهجية البحث في التفسير الموضوعي كما أسلفنا.

تدعو الرغبة في التوسع في تنويع الموضوعات القرآنية إلى النظر في صور أخرى للموضوع تتجاوز الصورة التقليدية المعتادة.

وهذا يأذن بإدراج صور أخرى مثل الموضوع في صورة، والمفردة القرآنية، والأدوات في القرآن، وآخرها المقالة التفسيرية.

أحسب أن ما ورد في البحث من قضايا يحتاج إلى مزيد بحث وبسط بغية تجليتها ولعل شيئاً من هذا يتحقق من خلال مناقشتها في هذا المؤتمر العلمي المتميز.

مراجع البحث

1. اتجاهات التجديد في تفسير القرآن الكريم في مصر، د. محمد إبراهيم شريف، ط 1، دار التراث، القاهرة، 1402هـ - 1982م.
2. اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري، د. فهد بن عبدالرحمن الرومي، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ.
3. التحرير والتنوير، الطاهر ابن عاشور، بدون معلومات.
4. التفسير : معالم حياته .. منهجه اليوم، أمين الخولي، ط1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م.
5. تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار، محمد رشيد، ط دار المعرفة، بيروت.
6. التفسير الموضوعي بين النظرية والتطبيق، د. صلاح الخالدي، ط 1، دار النفائس، الأردن، 1418هـ - 1997م.
7. التفسير الموضوعي في المدرسة القرآنية، باقر الصدر، ط 1، الدار العالمية للطباعة، بيروت.
8. دستور الأخلاق في القرآن، د. محمد عبد الله دراز، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1402هـ - 1982م.
9. الفكر الديني في مواجهة العصر، د. عفت الشرقاوي، ط1، مكتبة الشباب، مصر.
10. الفهرس الموضوعي لآيات القرآن الكريم، محمد مصطفى، ط 4، دار الجيل، دمشق، 1989م.
11. مباحث في التفسير الموضوعي، د. مصطفى مسلم محمد، ط 1، دار القلم، دمشق، 1410هـ - 1989م.

12. المدنية والإسلام، الأستاذ محمد فريد وجدي، ط2، القاهرة.

13. المعجم المفصل لمواضيع القرآن المنزل، محمد خليل عيناني، ط 1، دار المعرفة، بيروت، 1421هـ.

14. المعجم المفهرس لمعاني القرآن الكريم، محمد بسام الزين، دار الفكر، دمشق، 1417هـ.

15. المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم، حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، دمشق.

16. المعجم الموضوعي لآيات القرآن الكريم، صبحي عبد الرؤوف، دار الفضيلة، القاهرة.

17. مناهج تجديد في النحو والبلاغة والأدب والتفسير، الأستاذ أمين الخولي، ط 1، دار المعرفة، القاهرة ، 1961م.

18. الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، ت عبد المنعم إبراهيم، ط1، مكتبة الباز، مكة المكرمة، 1418هـ - 1997م.

19. النبأ العظيم، د. محمد عبد الله دراز، ط1، دار السعادة، القاهرة، 1960م.